

القوائم المالية
صندوق استثمار شركة جى أى جى للتأمين النقدى
للسيولة بالجنية المصرى ذو العائد اليومى التراكمى
في 31 ديسمبر 2024
وكذا تقرير مراقب الحسابات عنها

صفحة	الفهرس
	تقرير مراقب الحسابات
3	قائمة المركز المالي
4	قائمة الدخل
5	قائمة الدخل الشامل
6	قائمة التغير في صافي أصول الصندوق
7	قائمة التدفقات النقدية
24-8	السياسات المحاسبية والايضاحات المتممة للقوائم المالية

تقرير مراقب الحسابات

الى السادة / حملة وثائق صندوق استثمار شركة جى اى جى للتأمين النقدى
للسيولة بالجنية المصرى ذو العائد اليومى التراكمى

تقرير عن القوائم المالية

راجعنا القوائم المالية المرفقة لصندوق استثمار شركة جى اى جى للتأمين النقدى للسيولة بالجنية المصرى ذو العائد اليومى التراكمى المنشأ طبقا لاحكام القانون رقم 95 لسنة 1992 ولائحته التنفيذية والممثلة في المركز المالي في 31 ديسمبر 2024 وكذا قوائم الدخل (الارباح والخسائر) والدخل الشامل والتدفقات النقدية والتغير في صافي أصول الصندوق عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ وملخصا للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الايضاحات.

مسئول الادارة عن القوائم المالية

هذه القوائم المالية مسئولية شركة خدمات الادارة شركة برايم لخدمات الادارة في مجال صناديق الاستثمار (برايم وثائق) وهي المسئول عن اعداد وعرض القوائم المالية عرضا عادلا وواضحا وفقا لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية وتتضمن مسئولية مدير شركة خدمات الادارة تصميم وتنفيذ والحفاظ علي رقابة داخلية ذات صلة باعداد وعرض قوائم مالية عرضا عادلا وواضحا خالية من أية تحريفات هامة ومؤثرة سواء ناتجة عن الغش او الخطأ، كما تتضمن هذه المسئولية اختيار السياسات المحاسبية الملائمة وتطبيقها وعمل التقديرات المحاسبية الملائمة للظروف.

مسئولية مراقبي الحسابات

تنحصر مسئوليتنا في ابداء الراي علي هذه القوائم المالية في ضوء مراجعتنا لها. وقد تمت مراجعتنا وفقا لمعايير المراجعة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية. وتتطلب هذه المعايير منا الالتزام بمتطلبات السلوك المهني وتخطيط واداء المراجعة للحصول علي تأكيد مناسب بأن القوائم المالية خالية من أية تحريفات هامة ومؤثرة، وتتضمن اعمال المراجعة أداء إجراءات للحصول علي ادلة مراجعة بشأن القيم والافصاحات في القوائم المالية. وتعتمد الاجراءات التي تم اختيارها علي الحكم المهني للمراقب ويشمل ذلك تقييم مخاطر التحريف الهام والمؤثر في القوائم المالية سواء الناتج عن الغش أو الخطأ. ولدى تقييم هذه المخاطر يضع المراقب في اعتباره الرقابة الداخلية ذات الصلة بقيام مدير شركة خدمات الادارة بإعداد القوائم المالية والعرض العادل والواضح لها وذلك لتصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف

ولكن ليس بغرض إبداء رأي علي كفاءة الرقابة الداخلية لدى مدير شركة خدمات الادارة. وتشمل عملية المراجعة أيضا تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية والتقديرات المحاسبية الهامة التي أعدت بمعرفة مدير شركة خدمات الادارة وكذا سلامة العرض الذي قدمت به القوائم المالية، واننا نرى أن أدلة المراجعة التي قمنا بالحصول عليها كافية ومناسبة وتعد أساسا مناسباً لإبداء رأينا علي القوائم المالية.

الرأي

ومن رأينا أن القوائم المالية المشار إليها أعلاه تعبر بعدالة ووضوح، في جميع جوانبها الهامة، عن المركز المالي لصندوق استثمار شركة جى أى جى للتأمين النقدي للسيولة بالجنية المصرى ذو العائد اليومي التراكمى في 31 ديسمبر 2024، وعن أدائه المالي وتدفقاته النقدية عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ وذلك طبقا لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة بأعداد هذه القوائم المالية.

تقرير عن المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

يمسك مدير شركة خدمات الادارة حسابات مالية منتظمة للصندوق يتضمن كل ما نص عليه القانون ونظام الصندوق علي وجوب اثباته فيها وقد وجدت القوائم المالية متفقة مع ما هو وارد بتلك الحسابات.

كما انها تتماشى مع احكام قانون سوق المال رقم 95 لسنة 1992 ولائحته التنفيذية ونشرة الاككتاب الخاصة بهذا الصندوق وكذلك الارشادات الصادرة عن الهيئة العامة للرقابة المالية في هذا الشأن.

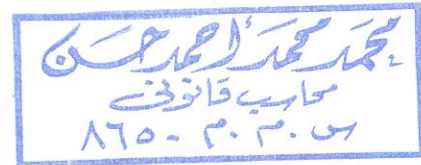
تحريرا في: 9 مارس 2025

محمد محمد أحمد حسن
محاسب قانوني

زميل جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية
زميل الجمعية المصرية للمالية العامة والضرائب

س.م.م. (8650)

رقم القيد بالهيئة العامة للرقابة المالية (332)



صندوق استثمار شركة جي أي للتأمين
النقدي للسيولة بالجنيه المصري "ذو العائد اليومي التراكمي"
والمنشأ وفقا لأحكام القانون رقم (95 لسنة 1992)
قائمة المركز المالي في 31 ديسمبر 2024

البيان	رقم إيضاح	31 ديسمبر 2024 جنيه مصري	31 ديسمبر 2023 جنيه مصري
<u>الأصول المتداولة</u>			
نقدية وإرصدة لدى البنوك	4	1,896,637	65,596,193
إجمالي نقدية لدى البنوك		1,896,637	65,596,193
استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر			
استثمارات في أذون خزائن (بالصافي)	5	2,777,544	9,579,972
إجمالي الاستثمارات المالية بالقيمة العادلة		2,777,544	- 9,579,972
مدينون وإرصدة مدينة أخرى			
مدينون وإرصدة مدينة أخرى	6	1,157	31,903
إجمالي الأصول المتداولة		4,675,338	75,208,068
<u>الالتزامات المتداولة</u>			
دائنون وإرصدة دائنة أخرى	7	125,638	266,573
مجموع الالتزامات المتداولة		125,638	266,573
صافي أصول الصندوق وتمثل حقوق حملة الوثائق		4,549,700	74,941,495
عدد الوثائق القائمة		309,680	6,116,858
القيمة الاستردادية للوثيقة		14.6916	12.2516

- الإيضاحات المتممة مرفقة وتعتبر جزء من هذه القوائم وتقرأ معها
- تقرير مراقب الحسابات مرفق

شركة خدمات الإدارة

برايم لخدمات الإدارة في مجال صناديق الاستثمار (برايم وثائق)



الجهة المؤسسة

شركة جي أي للتأمين - مصر



قائمة الدخل (الارباح او الخسائر) عن السنة المالية من 1 يناير 2024 حتى 31 ديسمبر 2024

- الإيضاحات المتممة مرفقة وتعتبر جزء من هذه القوائم وتقرأ معها
- تقرير مراقب الحسابات مرفق
- الجهة المؤسسة

شركة جي اى جي للتأمين - مصر

2



صندوق استثمار شركة جي أي للتأمين
النقدي للسيولة بالجنيه المصري "ذو العائد اليومي التراكمي"
والمنشأ وفقا لأحكام القانون رقم (95 لسنة 1992)

قائمة الدخل الشامل عن السنة المالية من 1 يناير 2024 حتى 31 ديسمبر 2024

البير	من 1 يناير 2024 الى 31 ديسمبر 2024 جنيه مصري	من 10 مايو 2022 الى 31 ديسمبر 2023 جنيه مصري
صافي ارباح العام/الفترة	5,658,291	5,967,770
بنود الدخل الشامل الاخر	0	0
اجمالي الدخل الشامل عن العام/الفترة	5,658,291	5,967,770

- الإيضاحات المتممة مرفقة وتعتبر جزء من هذه القوائم وتقرأ معها
- تقرير مراقب الحسابات مرفق

شركة خدمات الادارة

برايم لخدمات الادارة في مجال صناديق الاستثمار (برايم وثائق)



الجهة المؤسسة

شركة جي أي للتأمين - مصر



قائمة التغير في صافي أصول الصندوق عن السنة المالية من 1 يناير 2024 حتى 31 ديسمبر 2024

- الإيضاحات المتممة مرفقة وتعتبر جزء من هذه القوائم وتقرأ معها
- تقرير مراقب الحسابات مرفق

شركة جي اى جى للتأمين - مصر

7/13



صندوق استثمار شركة جي إي للتأمين
النقدي للسيولة بالجنيه المصري "ذو العائد اليومي التراكمي"
والمنشأ وفقا لأحكام القانون رقم (95 لسنة 1992)

قائمة التدفقات النقدية عن السنة المالية من 1 يناير 2024 حتى 31 ديسمبر 2024

من 10 مايو 2022 إلى 31 ديسمبر 2023 جنيه مصري	من 1 يناير 2024 إلى 31 ديسمبر 2024 جنيه مصري	البيان
5,967,770	5,658,291	صافي ارباح العام / الفتره
		تعديلات لمطابقة الارباح مع صافي التدفقات المتاحة من أنشطة التشغيل
5,967,770	5,658,291	التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل
		التغير في رأس المال العامل:
(31,903)	30,746	التغير في المدينون والأرصدة المدينة الأخرى
266,573	(140,935)	التغير في الأرصدة الدائنة الأخرى
0	(2,777,544)	التغير في اذون خزائن أكثر من 3 شهور
234,670	2,770,558	صافي النقدية الناتجة من أنشطة التشغيل
		التدفقات النقدية من أنشطة التمويل
160,929,948	281,781,721	المحصل من إعادة إصدار وثائق استثمار خلال العام / الفتره
(116,956,223)	(357,831,807)	(المدفوع) من إعادة استرداد وثائق استثمار خلال العام / الفتره
43,973,725	(76,050,086)	صافي التدفقات النقدية الناتجة من أنشطة التمويل
50,176,165	(73,279,528)	صافي التغير في النقدية خلال العام / الفتره
25,000,000	75,176,165	النقدية وما في حكمها في بداية العام / الفتره
75,176,165	1,896,637	النقدية وما في حكمها في آخر العام / الفتره
		يتمثل رصيد النقدية وما في حكمها فيما يلي:
65,596,193	1,896,637	حسابات جارية بالبنوك
9,579,972	0	استثمارات في اذون الخزائن (استحقاق اقل من ثلاثة شهور)
75,176,165	1,896,637	إجمالي

- الإيضاحات المتممة مرفقة وتعتبر جزء من هذه القوائم وتقرأ معها

- تقرير مراقب الحسابات مرفق
الجهة المؤسسة

شركة جي إي للتأمين - مصر

شركة خدمات الادارة
برايم لخدمات الادارة في مجال صناديق الاستثمار (برايم وثائق)

(7)



صندوق استثمار شركة جي أي جي للتأمين
النقدي للسيولة بالجنيه المصري "ذو العائد اليومي التراكمي"
والمنشأ وفقا لأحكام القانون رقم (95 لسنة 1992)

(1) نبذة عن الصندوق:

1/1 التأسيس

أنشأت شركة جي أي جي للتأمين صندوق استثمار شركة جي أي جي للتأمين النقدي للسيولة بالجنيه المصري ذو العائد اليومي التراكمي والمنشأ وفقا لأحكام القانون رقم (95 لسنة 1992) ولائحته التنفيذية والقرارات التنظيمية الصادرة في هذا الشأن.

- يهدف الصندوق الى تقديم وعائد إداري واستثماري يوفر السيولة النقدية اليومية حيث يسمح بالشراء والإسترداد اليومي طبقا للبنود الواردة ببند (20) من هذه النشرة.
 - يتبع الصندوق سياسة استثمارية تهدف الى المحافظة على أموال الصندوق في صورة سائلة مستثمرة في أوعية إدارية قصيرة الأجل منخفضة المخاطر عن طريق استثمار أموال الصندوق في سندات خزائنية قصيرة الأجل أذون خزائنية ودائع مصرفية مع تعظيم العائد على الأموال المستثمرة مع مراعاة تخفيض مخاطر الإستثمار من خلال سياسة مقبولة لتوزيع الاستثمارات.
 - الصندوق ذو عائد يومي تراكمي ولا يلتزم بتوزيع أرباح بصفة دورية بل تنعكس الأرباح على سعر الوثيقة المعلن يوميا.
 - ويجوز للصندوق وفقا للدراسة الاستثمارية لمدير الاستثمار ان يقوم بإجراء توزيعات إستثنائية (نقدي/ وثائق مجانية) وذلك بعد العرض على لجنة إشراف الصندوق.
 - تبدأ السنة المالية للصندوق في الاول من يناير وتنتهي في اخر ديسمبر من كل عام على ان تشمل السنة المالية الاولى المدة التي تنقضي من تاريخ مزاولة الصندوق لنشاطه وحتى تاريخ إنتهاء السنة المالية التالية.
 - حجم الصندوق 25000000 جنيه مصري (فقط خمسة وعشرون مليون جنيه مصري) عند التأسيس مقسمة علي 2500000 (إثنان ونصف مليون وثيقة) القيمة الاسمية للوثيقة 10 جنيه مصري (عشرة جنيه مصري) مخصص للجهة المؤسسة للصندوق عدد 100000 (مائة ألف وثيقة) بإجمالي مبلغ 1000000 جنيه مصري (مليون جنيه مصري) بما يمثل 4% من حجم الصندوق المستهدف وطرح باقي الوثائق والبالغ عددها 2400000 وثيقة (إثنين مليون وأربعمائة ألف وثيقة لا غير) للإكتتاب العام.
 - إذا زادت طلبات الاكتتاب في الوثائق عن 50 مثل المبلغ المجنب من الجهة المؤسسة في الصندوق وجب تخصيص الوثائق المطروحة على المكتتبين بنسبة ما إكتتب به كل منهم الى اجمالي ما تم الاكتتاب فيه مع جبر الكسور لصالح صفار المكتتبين.
 - يجوز زيادة حجم الصندوق شريطة الحصول على موافقة الهيئة العامة للرقابة المالية على زيادة المبلغ المجنب من الجهة المؤسسة لحساب الصندوق بحد أدنى 2% من حجم الصندوق ويحد أقصى خمسة مليون جنيه .
- هذا وقد بلغت صافي أصول الصندوق في 31 ديسمبر 2023 ما قيمته 74,941,495 جنيه مقسمة على عدد 6,116,858 وثيقة وبلغت صافي أصول الصندوق في 31 ديسمبر 2024 ما قيمته 4,549,700 مقسمة على عدد 309,680 وثيقة.

- عهدت الشركة بإدارة الصندوق الي شركة بي اف اي لاداره الاصول — شركة مساهمة مصرية مؤسسة وفقا لأحكام القانون رقم (95 لسنة 1992) ولائحته التنفيذية وذلك بتاريخ 2024/8/12 بدلا من شركه برايم انفستمنتس لاداره الاستثمارات الماليه هذا وقد اقر مدير الاستثمار شركه بي اف اي لاداره الاصول بمسئوليتها من ادارة الصندوق اعتبارا من يوم 20 اكتوبر 2024 .

صندوق استثمار شركة جي أي جي للتأمين
النقدي للسيولة بالجنيه المصري "ذو العائد اليومي التراكمي"
والمنشأ وفقا لأحكام القانون رقم (95 لسنة 1992)
2/ أسس إعداد القوائم المالية:

2/1 الالتزام بمعايير المحاسبة والقوانين:

يتم إعداد القوائم المالية وفقا لمعايير المحاسبة المصرية والقوانين واللوائح السارية.

2/2 أسس القياس:

تثبت الأصول والالتزامات المالية التي تقيّم من خلال الأرباح والخسائر بقائمة الدخل بالقيمة العادلة والنسبة لباقي الأصول والالتزامات المالية يتم تقييمها بطريقة التكلفة المستهلكة أو التكلفة.

2/3 عملة العرض والتعامل:

يتم عرض القوائم المالية بالجنيه المصري والذي يمثل عملة التعامل للصندوق.

2/4 استخدام التقديرات والحكم الشخصي:

يتطلب إعداد القوائم المالية طبقا لمعايير المحاسبة المصرية قيام إدارة الصندوق باستخدام الحكم الشخصي والتقديرات والافتراضات التي تؤثر على السياسات المحاسبية المطبقة وكذا التقديرات المتعلقة بقيم الأصول والالتزامات والإيرادات والمصروفات، وتعتمد تلك التقديرات والافتراضات على الخبرة التاريخية وكذلك على عوامل متعددة تعتبر مناسبة في ضوء الظروف المحيطة، وقد تختلف النتائج التي يتم تقديرها على أساس الحكم الشخصي لقيم الأصول والالتزامات المالية عن النتائج الفعلية لتلك الأصول والالتزامات ويتم مراجعة تلك التقديرات بصفة دورية وتثبت التغيرات الناتجة عن مراجعة التقديرات في الفترة التي يحدث فيها التغير في تلك التقديرات.

(3) أهم السياسات المحاسبية:

3/1 عملة القياس وترجمة المعاملات بالدفاتر:

• عملة القياس:

يتم عرض القوائم المالية بالجنيه المصري والتي تمثل عملة القياس بالصندوق.

• أسس القياس:

تثبت الأصول والالتزامات المالية التي تقيم من خلال الأرباح والخسائر بقائمة الدخل بالقيمة العادلة وبالنسبة لباقي الأصول والالتزامات المالية يتم تقييمها بطريقة التكلفة أو التكلفة المستهلكة.

3/2 استخدام التقديرات والحكم الشخصي:

يتطلب إعداد القوائم المالية طبقا لمعايير المحاسبة المصرية قيام إدارة الصندوق باستخدام الحكم الشخصي والتقديرات والافتراضات التي تؤثر على السياسات المحاسبية المطبقة، وكذا التقديرات المتعلقة بقيم الأصول والالتزامات والإيرادات والمصروفات وتعتمد تلك التقديرات والافتراضات على الخبرة التاريخية وكذلك على عوامل أخرى متعددة تعتبر مناسبة في ضوء الظروف المحيطة وقد تختلف النتائج التي يتم تقديرها على أساس الحكم الشخصي لقيم الأصول والالتزامات المالية عن النتائج الفعلية لتلك الأصول والالتزامات ويتم مراجعة تلك التغيرات بصفة دورية وتثبت التغيرات الناتجة عن مراجعة التقديرات في الفترة التي يحدث فيها التغير في تلك التقديرات.

3/3 المخصصات:

يتم إثبات المخصصات عند وجود التزام قانوني قائم ومستدل عليه نتيجة لحدث في الماضي ويكون من المحتمل أن يترتب عنه تدفق لمنافع اقتصادية خارجة يتم استخدامها لسداد ذلك الالتزام ويكون من الممكن تقدير ذلك التزام بدرجة يعتمد عليها، ويتم مراجعة المخصصات في تاريخ كل ميزانية وتعديلها وفقا لأفضل تقدير وإذا كان الأرجح هو أنها يتم تحديد قيمة المخصصات بخضم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة بسعر الخصم قبل الضريبة يعكس التقدير الحالي للقيمة الزمنية للنقود والمخاطر المتعلقة بالالتزام إذا كان ملائما وذلك بما يتوافق مع معيار 47.

صندوق استثمار شركة جي أي جي للتأمين
النقدي للسيولة بالجنيه المصري "ذو العائد اليومي التراكمي"
والمنشأ وفقا لأحكام القانون رقم (95 لسنة 1992)
3/4 الأدوات المالية (طبقا لمعيار 47):

1. التقييم (طبقا لنماذج الاعمال المخصصة للاستثمارات)

- تتضمن الأصول والالتزامات التي تقيم من خلال الأرباح والخسائر بالقيمة العادلة ما يلي:-
- الأدوات المالية المحتفظ بها بغرض الاتجار والالتزامات قصيرة الاجل الناتجة عن بيع ادوات مالية.
- الأدوات المالية التي يتم تصنيفها عند الاعتراف الاولي كأدوات مالية يتم تقييمها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.
- ويتم الاعتراف بالأصول والالتزامات المالية عندما يصبح الصندوق طرفا الاحكام التعاقدية للأداه المالية.
- يتم الاعتراف بالأرباح والخسائر الناتجة من التغير في القيمة العادلة للأصول أو الالتزامات المالية منذ تاريخ القياس الاولي في قائمة الدخل.
- لا يتم الاعتراف بالالتزامات المالية الا عندما يفي طرف التعاقد بالتزاماته التعاقدية.

2. القياس:

القياس الاولي

يتم قياس الأصول والالتزامات المالية عند الاعتراف الاولي بالقيمة العادلة (سعر المعاملة) وبالنسبة للأصول والالتزامات المالية التي لا يتم قياسها علي أساس القيمة العادلة من خلال الارباح والخسائر تضاف تكلفة المعاملة المرتبطة مباشرة باقتناء الأصول المالية أو إصدار الالتزامات المالية الي قيم تلك الاصول أو الالتزامات.

3. القياس اللاحق:

- يتم قياس الأصول والالتزامات المالية بعد الاعتراف الاولي التي يتم تقييمها من خلال الارباح والخسائر بالقيمة العادلة ويتم إثبات الغير بالقيمة العادلة بقائمة الدخل.
- الأصول المالية المتمثلة في أذون الخزانه وشهادات الادخار والارصدة المستحقة علي السماسرة يتم إثباتها بالتكلفة المستهلكة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلية مخصصا منها خسائر الاضمحلال في قيمة تلك الاصول ان وجدت.
- الالتزامات المالية التي لا يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الارباح والخسائر يتم قياسها بالتكلفة المستهلكة باستخدام معدل الفائدة الفعلي من قبل الصندوق، ويتم قياس الالتزامات المالية الناتجة من إسترداد وثائق صناديق الإستثمار المصدرة من قبل الصندوق بالقيمة الإستردادية والتي تمثل حقوق حملة الوثائق في صافي الصندوق.

4. أسس قياس القيمة العادلة:

- يتم تحديد القيمة العادلة للأدوات المالية علي أساس القيمة السوقية للإدارة المالية أو لأدوات مالية مثيلة في تاريخ القوائم المالية بدون خصم اي تكاليف بيع مستقبلية مقدرة يتم تحديد قيم الاصول المالية بأسعار الشراء الحالية لتلك الاصول، بينما يتم تحديد قيمة الالتزامات المالية بالاسعار الحالية التي يمكن ان تسوى بها تلك الالتزامات.
- يتم تحديد القيمة العادلة لبعض الاوراق المالية علي اساس العائد حتي تاريخ الاستحقاق للأوراق المالية المثيلة في السوق الثانوي عن طريق الاخذ في الاعتبار التداول الثانوي لأذون الخزانه لمدة عام مضافا اليها عدد من النقاط تتراوح بين 10 إلي 50 نقطة باختلاف مدة الاستحقاق للسند بالإضافة الي الاخذ في الاعتبار الظروف الاقتصادية والتوقعات بتغير اسعار الفائدة والتي لها الاثر المباشر علي تسعير تلك الاوراق المالية.

صندوق استثمار شركة جي أي جي للتأمين
النقدي للسيولة بالجنيه المصري "ذو العائد اليومي التراكمي"
والمنشأ وفقا لأحكام القانون رقم (95 لسنة 1992)

- وفي حالة عدم وجود سوق نشطه لتحديد القيمة العادلة للادوات المالية فإنه يتم تقدير القيمة العادلة الحالية للادوات الاخرى المشابهة بصورة جوهريه أسلوب التدفقات النقدية المخصومة أو أي طريقة أخرى والتقييم ينتج عنه اسعار مشابهه للسوق يمكن الاعتماد عليها.

3/5 أذون الخزانة:

- يتم إثبات الخزانة عند شراء بالقيمة الاسمية ويثبت خصم الإصدار الذي يمثل العائد الذي لم يستحق بعد علي هذه الأذون بالتكلفة الدائنة والالتزامات الاخرى، وتظهر أذون الخزانة بالميزانية مستبعدا منها العائد الذي لم يستحق بعد والتي تقاس بالتكلفة المستهلكه باستخدام معدل العائد الفعلي وخصم الضرائب المستحقة علي عوائد أذون الخزانة المستحقة.
- عند استخدام اسلوب التدفقات النقدية المخصومه كأسلوب للتقييم فإنه يتم تقدير التدفقات النقدية المستقبلية علي أساس افضل تقديرات للادارة، ويتم تحديد معدل الخصم المستخدم في ضوء السعر السائد في السوق في تاريخ القوائم المالية للادوات المالية المشابهة من حيث طبيعتها وشروطها.

3/6 وثائق صناديق الاستثمار:

يتم إثبات وثائق الاستثمار في صناديق الإستثمار الاخرى علي اساس آخر قيمة إستردادية معلنة أو تقييم الوثيقة المشابهة من حيث طبيعتها وشروطها.

3/7 اضمحلال قيم الاصول Impairment

- يتم مراجعه القيم الدفترية للاصول المالية المثبتة بالتكلفة أو التكلفة المستهلكة عند اعداد القوائم المالية لتحديد مدى وجود مؤشرات علي اضمحلال قيم تلك الاصول.
- وفي حالة وجود دليل علي مثل هذا الاضمحلال سيتم إثبات الخساره فوراً وتحميلها علي قائمة الدخل ويتم تحديد مقدار تلك الخسارة بالفرق بين التكلفة الدفترية للاصل والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية مخصوماً علي أساس سعر الفائدة الفعلي.
- اذا ما ثبت خلال الفترات المالية التالية ان خسائر الاضمحلال المتعلقة بالاصول المالية والتي تم الاعتراف بها قد انخفضت وأنه يمكن ربط هذا الانخفاض بموضعية يحدث وقع بعد الاعتراف بخسائر الاضمحلال فإنه يتم رد خسائر الاضمحلال التي سبق الاعتراف بها أو جزء منها بقائمة الدخل.

3/8 الإستبعاد من دفاتر

• يتم إستبعاد الاصول المالية عند إنتهاء الحقوق التعاقدية التي يحق بموجبها الحصول علي التدفقات النقدية من الاصول المالية، ويتم استخدام طريقة متوسط التكلفة لتحديد الارباح أو الخسائر الناتجة من استبعاد الاصول المالية.

• يتم استبعاد الالتزامات المالية عند سداد أو إنتهاء أو الإعفاء من الالتزام المحدد في العقد المنشأ له.

3/9 النقدية وما في حكمها

تتضمن النقدية وما في حكمها الحسابات الجارية والودائع لدى البنوك، والاستثمارات قصيرة الاجل عاليه السيولة والتي يسهل تحويلها إلي كمية محدده من النقدية دون وجود مخاطر هامة لحدوث أي تغير فيه.

صندوق استثمار شركة جي أي جي للتأمين
النقدي للسيولة بالجنيه المصري "ذو العائد اليومي التراكمي"
والمنشأ وفقا لأحكام القانون رقم (95 لسنة 1992)
3/10 العوائد الدائنة:

- يتم الاعتراف بالعوائد الدائنة والمدينة بقائمة الدخل باستخدام معدل الفائدة الفعلي الساري في تاريخ إقتناء وإصدار الاداة المالية.
- تتضمن العوائد استهلاك خصم أو علاوة الاصدار والتكاليف المرتبطة مباشرة بإقتناء أو إصدار الاداة المالية.
- يتم الاعتراف بالعوائد الدائنة علي ادوات الدين المثبتة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر علي أساس المدة الزمنية باستخدام معدل الفائدة الفعلي، يثبت العائد بالاجمالي شاملا ضرائب خصم من المنبع إن وجدت.

3/11 عائد الإستثمارات في الاوراق المالية:

يتم الإعتراف بالعائد علي الإستثمارات في ادوات حقوق الملكية بقائمة الدخل في تاريخ صدور الحق في إستلام مبالغ تلك التوزيعات.

3/12 المصروفات:

يتم الاعتراف بجميع المصروفات بما فيها اتعاب الإدارة، مصروفات الحفظ ومصاريف التشغيل الاخرى علي أساس الاستحقاق.

3/13 وثائق صندوق الاستثمار القابلة للإسترداد:

تمنح وثائق الصندوق القابلة للإسترداد حمله الوثائق الحق في إسترداد الوثائق المملوكة لهم والحصول علي قيمة تلك الوثائق نقداً وفقاً لنصيب الوثيقة في صافي أصول الصندوق في تاريخ الإسترداد مما يترتب عليه زيادة التزامات الصندوق بالقيمة الحالية للوثائق المستردة (القيمة الإستردادية للوثيقة في تاريخ الإسترداد).

3/14 القيمة الإستردادية لوثائق الاستثمار في صناديق أخرى:-

تحدد القيمة الإستردادية لوثائق الإستثمار في صناديق إستثمار أخرى علي أساس نصيب الوثيقة في قيمة صافي أصول الصندوق (المقومه طبقاً لسياسة تقييم الإستثمارات المشار اليها في بند 14 - 2 من الإيضاحات المتممة للقوائم المالية) وتحول الوثائق للمستثمرين حقوقاً متساوية من قبل الصندوق ويشارك حاملوها في الأرباح والخسائر الناتجة عن الإستثمارات الصندوق كل بنسبة ما يمتلك من وثائق وكذلك الأمر فيما يتعلق بصافي أصول الصندوق عند تصفية، يجوز لصاحب الوثيقة (أو المفوض عنها قانوناً) ان يسترد قيمة الوثيقة أو الوثائق التي اكتتب فيها أو اشتراها وفقاً للقيمة للإستردادية المعلنه في ذات يوم الإسترداد.

3/15 توزيع الأرباح السنوية:-

- الصندوق ذو عائد يومي تراكمي ولا يلتزم بتوزيع ارباح بصفة دورية بل تنعكس الأرباح على سعر الوثيقة المعلن يوميا.
- ويجوز للصندوق وفقاً للدراسة الاستثمارية لمدير الاستثمار ان يقوم باجراء توزيعات استثنائية (نقدي/ وثائق مجانية) وذلك بعد العرض على لجنة إشراف الصندوق.

صندوق استثمار شركة جي أي جي للتأمين
النقدي للسيولة بالجنيه المصري "ذو العائد اليومي التراكمي"
والمنشأ وفقا لأحكام القانون رقم (95 لسنة 1992)

3/16 أتعاب مدير الإستثمار

أ- تستحق شركة بي اف اي لاداره الأصول كمدير الإستثمار أتعاب إدارة بواقع 0.25% (اثنان ونصف في الألف) سنويا من صافي أصول الصندوق تحتسب وتجنب يوميا خلال الشهر وتسدد في بداية الشهر التالي على أن يتم اعتماد مبالغ هذه الأتعاب من قبل مراقب حسابات الصندوق في المراجعة الدورية.

3/17 أتعاب الجهة المؤسسة:-

تتقاضى الجهة المؤسسة نتيجة قيامها بخدمات لكلا من الصندوق والمكتتبين أتعاب بواقع 0.4% (اربعة في الألف) سنويا من صافي أصول الصندوق تحتسب وتجنب يوميا خلال الشهر وتسدد في بداية الشهر التالي على أن يتم اعتماد مبالغ هذه الأتعاب من قبل مراقب حسابات الصندوق في المراجعة الدورية.

3/18 عمولة أمين الحفظ:-

يتقاضى البنك العربي الافريقي الدولي نظير حفظ الاوراق المالية الخاصة بالصندوق عمولة حفظ بواقع 0.15% (واحد ونصف في الألف) سنويا من قيمة الاوراق المالية المملوكة للصندوق والمحفوظة طرف أمين الحفظ على أن تكون تلك العمولة شاملة جميع الخدمات المقدمة من أمين الحفظ للصندوق وتسدد تلك العمولة لأمين الحفظ شهريا وذلك بخلاف أية مبالغ سيتم سدادها نيابة عن الصندوق لصالح الجهات الأخرى.

3/19 أتعاب شركات خدمات الإدارة :-

تتقاضى شركة برايم لخدمات الإدارة في مجال صناديق الإستثمار (برايم وثائق) أتعاب بواقع 0.01% (واحد في العشرة ألاف) سنويا من صافي أصول الصندوق ويحد أدنى (عشرة الألف جنيه سنويا) تحتسب وتجنب يوميا خلال الشهر وتسدد في بداية الشهر التالي على أن يتم اعتماد مبالغ هذه الأتعاب من قبل مراقب حسابات الصندوق في المراجعة الدورية كما يستحق لشركة خدمات الإدارة أتعاب سنوية نظير قيامها باعداد القوائم المالية الدورية للصندوق وفقا لقرار مجلس إدارة الهيئة رقم (87 لسنة 2021) بواقع 35,000 (خمسة وثلاثون ألف جنيه) سنويا على أن يتم اعتماد هذه الأتعاب من قبل مراقب حسابات الصندوق في المراجعة الدورية. ويتحمل الصندوق مصاريف ارسال كشوف الحسابات لحملة الوثائق كل ثلاثة اشهر كما يجوز ارسال بكافة الوسائل الالكترونية ويتم تحديد سعر تكلفة ارسال الكشوف والاتفاق عليه بصفة دورية ووفقا للفواتير الفعلية.

4. المخاطر

تجدر الإشارة الى أن أموال الصندوق مفرزة تماما عن اموال الجهة المؤسسة للصندوق. لا يرتبط الصندوق بأي مخاطر بالجهة المؤسسة.

طبيعة الاستثمار في المجالات المشار اليها تتسم بأنها الأقل مخاطر إلا أن المستثمر لابد ان يأخذ في اعتباره تغيير قيم الاستثمارات المالية من وقت لآخر او تغيير قيمة العائد المتوقع عليها تبعا لتقلبات الظروف الاقتصادية والسياسية (المحلية والدولية) وهي عوامل تخرج عن سيطرة إدارة الصندوق.

لذلك يجب على كل من يريد أن يستثمر أمواله في صندوق استثمار شركة جي أي جي للتأمين النقدي للسيولة بالجنيه المصري ذو العائد اليومي التراكمي تقدير احتمال تحقق أي من المخاطر التالي ذكرها ومن ثم بناء قراره باستثمار أمواله في الصندوق بناء على ذلك وكذلك توقع عائد للصندوق يتناسب ودرجة المخاطر المنخفضة بالمقارنة ببنات الصناديق الأخرى وسوف يعمل مدير الاستثمار الى الحد من تلك المخاطر في ضوء خبرته السابقة في هذا المجال وتتمثل تلك المخاطر فيما يلي:

صندوق استثمار شركة جي أي جي للتأمين
النقدي للسيولة بالجنيه المصري "ذو العائد اليومي التراكمي"
والمنشأ وفقا لأحكام القانون رقم (95 لسنة 1992)

1. المخاطر المنتظمة - مخاطر السوق:

هي المخاطر الناجمة عن الظروف الاقتصادية العامة مثل الكساد أو الظروف السياسية ويصعب التخلص منها أو التحكم فيها ولكن يمكن أن يقلل من تأثيرها بسبب اختلاف الأدوات الاستثمارية بالمخاطر المنتظمة على حسب نوعها وسوف يقوم مدير الاستثمار ببذل عناية الرجل الحريص ومواجهة هذه المخاطر عن طريق توزيع الاستثمارات على قطاعات ومجالات الاستثمار المختلفة القصيرة الأجل ذات العائد الثابت أو المتغير بالإضافة إلى لأنه صندوق نقدي وبالتالي تقل نسبة التعرض لهذا النوع من المخاطر حيث أن الصندوق لا يستثمر في الأسهم.

2. المخاطر الغير منتظمة:

هي مخاطر الاستثمار في قطاع معين وجدير بالذكر أن أغلب أموال الصندوق موجهة لأدوات استثمارية منخفضة المخاطر مثل الأوعية الادخارية المصرفية وأذون الخزانة وفي حالة إذا كان أحد استثمارات الصندوق موجهة إلى اصدار سندات شركة ما ولأية ظروف تعجز الشركة عن سداد التزاماتها فسوف يقوم مدير الاستثمار بمواجهة هذه المخاطر عن طريق الالتزام بالحد الأدنى للتصنيف الائتماني المقبول وفقا للضوابط الموضوعة من الهيئة وهو BBB- بالإضافة إلى الالتزام بحدود الإستثمار المشار إليها ببند السياسة الإستثمارية (البند السادس) من هذه النشرة.

3. مخاطر عدم التنوع والإرتباط:

هي المخاطر المرتبطة بتركيز الإستثمار في عدد محدود من القطاعات أو في ورقة مالية معينة أو نتيجة إرتباط العائد على الإستثمار في الأدوات المتاحة في أحد القطاعات مما يؤدي إلى عدم تحقيق إستقرار في العائد وفي هذا الشأن سوف يلتزم مدير الإستثمار بنسب التركيز الواردة بالمادة (174) من اللائحة التنفيذية المشار إليها ببند السياسة الإستثمارية مما يضمن التنوع في الإستثمارات كما أن الإستثمار في أذون الخزانة أو في الودائع البنكية يتميز بأقل من التعرض لأي مخاطر مما لا ينتج عن التركيز فيه أي زيادة في هذا النوع من المخاطر كما أن السياسة الإستثمارية تتضمن حدا أقصى للتركز في أدوات الدين المتمثل في الأوراق المالية المصدرة عن جهة واحدة أو من خلال مجموعة مرتبطة.

4. مخاطر التضخم:

هي المخاطر التي تنتج عن انخفاض القيمة السوقية للأصول المستثمرة نتيجة تحقيق عائد يقل عن معدل التضخم ويؤثر ذلك سلبيا بطريقة مباشرة على العائد لأدوات الإستثمار التي فيها الصندوق ولضمان الحفاظ على القوة الشرائية لأموال المستثمرين فإنه يتم تنويع إستثمارات الصندوق ما بين أدوات ذات عائد ثابت ومتغير ومتنوعة الأجل للإستفادة من توجه أسعار الفائدة لصالح الصندوق كما يحرص مدير الإستثمار على أقل تقدير.

صندوق استثمار شركة جي أي جي للتأمين
النقدي للسيولة بالجنيه المصري "ذو العائد اليومي التراكمي"
والمنشأ وفقا لأحكام القانون رقم (95 لسنة 1992)

5. مخاطر السيولة:

هي مخاطر عدم تمكين الصندوق من تسجيل جزء من استثماراته لتلبية طلبات الإسترداد أو الوفاء بالتزاماته ولواجهة هذا الخطر يقوم الصندوق باستثمار جزء من استثماراته في أدوات نقدية ذات سيولة عالية والإحتفاظ بمبالغ نقدية سائلة في حسابات جارية أو في حسابات ودائع لدى البنوك الخاضعة لرقابة البنك المركزي المصري.

6. مخاطر المعلومات:

هي المخاطر الناشئة عن عدم توافر المعلومات اللازمة عن أحوال الشركات بسبب عدم الشفافية أو عدم وجود رؤية واضحة للأحوال المستقبلية للسوق بسبب عوامل غير معروفة وجدير بالذكر أن الصندوق سوف يستثمر أمواله في الأدوات الاستثمارية المتوفرة أما في القطاع المصرفي أو أدوات الدين المصدرة عن الحكومة أو في السندات المقيدة بالبورصة وكلها تتمتع بدرجة شفافية عالية سواء عن جهات خاضعة لسلطات رقابية تتمثل في الهيئة والبنك المركزي المصري تمكن مدير الإستثمار من إتخاذ القرارات الإستثمارية الصحيحة كما يلتزم الصندوق بالإفصاح بشكل سنوي لجماعة حملة الوثائق عن أي تغيير في التقييم الإئتماني للسندات أو صكوك التمويل المستثمر فيها لقرار مجلس إدارة الهيئة رقم (35 لسنة 2014).

7. مخاطر الإستثمار:

بصفة عامة يتبع الصندوق سياسة إستثمارية تهدف الى الحفاظ على أموال المستثمرين ولتحقيق هذا الهدف يحق لمدير الإستثمار تكوين مخصصات حسب الغرض ووفقا لمعايير المحاسبة المصرية وما يعتمده مراقب حسابات الصندوق ووفقا لمعايير المحاسبة المصرية.

8. مخاطر العمليات:

هي مخاطر نتيجة حدوث خطأ أثناء تنفيذ أو تسوية أحد أوامر بيع / شراء أي من إستثمارات الصندوق أو نتيجة عدم نزاهة أحد أطراف عمليات البيع / الشراء أو عدم بذل عناية الرجل الحريص أثناء تنفيذ تلك العمليات وهذه المخاطر تكون قائمة بالدرجة الأولى في البورصات الناشئة وجدير بالذكر ان مدير الإستثمار عند الإستثمار في السندات يستثمر في السوق المصري فقط ويتبع آلية الدفع عند الإستلام وذلك بإستثناء عمليات الإكتتاب والتي يتطلب أن يتم السداد أولا قبل عملية التخصيص أما في حالة البيع فسيتم اتباع سياسة التسليم عند الحصول على المبالغ المستحقة.

9. مخاطر التغيرات السياسية:

هي المخاطر التي تحدث نتيجة التغيرات السياسية في الدول المستثمر فيها مما يؤثر على السياسات الاقتصادية والإستثمارية لتلك الدول وبالتالي يؤثر ذلك على أداء أسواق المال وإستقرارها ودرجتها الإئتمانية ويكون تأثير هذه السياسات أكبر على سوق الأسهم عن سوق أدوات الدخل الثابت النقد الموجه لها كافة أموال الصندوق .

صندوق استثمار شركة جي أي للتأمين
النقدي للسيولة بالجنيه المصري "ذو العائد اليومي التراكمي"
والمنشأ وفقا لأحكام القانون رقم (95 لسنة 1992)
10- مخاطر تغيير اللوائح والقوانين:

هي المخاطر الناجمة عن تغيير بعض القوانين واللوائح في الدول المستثمرة فيها وقد تؤثر بالسلب أو بالإيجاب على بعض قطاعات أو على العائد على الإستثمارات المستهدفة وجدير بالذكر ان قصر إستثمارات الصندوق على السوق المحلي فقط يتيح لمدير الإستثمار فرصة اكبر لمتابعة اللوائح والقوانين والتشريعات المنتظر صدورهما والتي قد تؤثر على أداء الصندوق والعمل على تجنب آثارها السلبية والإستفادة من آثارها الإيجابية لصالح الصندوق.

11- مخاطر التقييم:

حيث أن الإستثمارات تقييم وفقا للقيمة السوقية أو اخر سعر تداول فان ذلك قد يتسبب في بعض الخسائر للمستثمر بسبب التفاوت الذي قد يحدث بين القيمة السوقية للإدارة الإستثمارية والقيمة العادلة لها خصوصا في حالة تقييم الأدوات الإستثمارية التي لا تتمتع بسيولة مرتفعة وحيث ان مدير الاستثمار سوف يستثمر في أدوات الدين وكذا في الأوعية الإدخارية الصادر بشأنها معايير تقييم يجب إتباعها لذا فإن هذا النوع من المخاطر يكاد يكون منعدم بالنسبة لصناديق أسواق النقد هذا مع العلم بأنه في بعض الحالات في حالة عدم وجود تعامل على ورقة مالية (مثل السندات الحكومية والصكوك المصدرة من البنك المركزي المصري لفترة لا تقل عن شهر أو أكثر) ان يتم التقييم وفقا للمعالجة المحاسبية التي تتفق ومعايير المحاسبة المصرية والتي يقرها مراقب حسابات الصندوق وبما يتفق وضوابط التقييم الصادرة من الهيئة لشركة خدمات الإدارة.

12- مخاطر تقلبات أسعار الصرف:

هي المخاطر التي تنتج في حالة الإستثمار في أدوات إستثمارية مقيمة بالعملة الأجنبية فإن تقلبات أسعار الصرف تؤثر على تقييم هذه الأدوات وبالتالي إرتفاع أو إنخفاض عائد الصندوق ولان كل إستثمارات الصندوق سوف تكون بالجنيه المصري فان تلك المخاطر تكاد تكون منعدمة.

13- مخاطر تغيير سعر الفائدة:

هي المخاطر المرتبطة بتغيرات أسعار الفائدة انخفاضاً أو ارتفاعاً على إستثمارات الصندوق مما ينتج عنه تغيير في العائد عليها إيجاباً أو سلباً وسوف يقوم مدير الإستثمار بتنويع الإستثمارات في الأدوات المالية ذات العائد الثابت والمتغير بمختلف الإستحقاقات للإستفادة من تلك التغيرات بالإضافة إلى إعداد الدراسات التي تساعد على التعرف على الإتجاهات المستقبلية لأسعار الفائدة.

صندوق استثمار شركة جي أي جي للتأمين
النقدي للسيولة بالجنيه المصري "ذو العائد اليومي التراكمي"
والمنشأ وفقا لأحكام القانون رقم (95 لسنة 1992)
14- مخاطر الائتمان:

هي المخاطر التي تنتج عن عدم قدرة الشركات المصدرة للسندات على الوفاء بالقيمة الإستردادية عند استحقاق السند أو سداد قيم التوزيعات النقدية في تواريخ الإستحقاق ويتم مواجهة هذا النوع من المخاطر بالالتزام بالحدود القصوى للإستثمار وبالإستثمار في إصدار سندات شركات ذات تصنيف إئتماني لا يقل عن الحد الأدنى المقبول من الهيئة العامة للرقابة المالية كما أنها قد تنتج عن عدم قدرة إحدى طرفي إتفاقيات إعادة الشراء بالإلتزام بشروط الإتفاق ويتم مواجهة هذا الخطر عن طريق حصر إتفاقيات إعادة الشراء على البنوك الخاضعة لرقابة البنك المركزي المصري.

15- مخاطر السداد المعجل:

هي المخاطر التي تنتج عن استدعاء الجهة المصدرة للسند قبل إستحقاقه مما يؤدي إلى عدم حصول الصندوق على العائد المنتظر من السداد ولمواجهة هذا الخطر الذي يكون معروف لمدير الإستثمار مسبقا من نشرة إكتتاب السند وبالتالي فيأخذ مدير الإستثمار في عين الإعتبار تاريخ الإستدعاء الأول لتلك السندات الى جانب تواريخ الإستحقاق ويراعى وجود سندات غير قابلة للإستدعاء لمقابلة تلك المخاطر على المحفظة الإستثمارية للصندوق كما يعمل على إعادة إستثمار تلك الأموال في أدوات إستثمارية أخرى تحقق للصندوق أفضل عائد متاح.

16- مخاطر ظروف قاهره عامة:

هي تتمثل في حدوث إضطرابات سياسية أو غيرها بالبلاد وبدرجة قد تؤدي الى إيقاف التداول في سوق الأوراق المالية كذلك القطاع المصرفي المستثمر فيه وذلك قد يؤدي الى الوقف المؤقت لعمليات الاسترداد أو الإسترداد الجزئي طبقا لأحكام المادة 159 من اللائحة التنفيذية لقانون (95 لسنة 1992) وهو نوع من المخاطر التي لا تزول إلا بعد زوال أسبابها.

صندوق استثمار شركة جي أي جي للتأمين
النقدي للسيولة بالجنيه المصري "ذو العائد اليومي التراكمي"
والمنشأ وفقا لأحكام القانون رقم (95 لسنة 1992)
السياسة الاستثمارية للصندوق

إستراتيجية الإستثمار

في سبيل تحقيق الهدف المشار اليه سوف يلتزم مدير الإستثمار بالضوابط والشروط الإستثمارية التي وردت في قانون سوق رأس المال ولائحته التنفيذية وكذلك ما ورد في نشرة الإكتتاب وعلى النحو التالي:-

أولا :- ضوابط عامة

- 1- ان تعمل إدارة الصندوق على تحقيق الأهداف الإستثمارية للصندوق الواردة بنشرة الإكتتاب .
- 2- ان تلتزم إدارة الصندوق بالنسب والحدود الإستثمارية القصوى والدنيا لنسب الإستثمار المسموح بها لكل نوع من الأصول المستثمر فيها والواردة في نشرة الإكتتاب .
- 3- ان تأخذ قرارات الإستثمار في الإعتبار مبدأ توزيع المخاطر وعدم التركيز .
- 4- لا يجوز للصندوق القيام بأي عمليات إقراض او تمويل نقدي مباشر او غير مباشر .
- 5- الإلتزام بالحد الأدنى للتصنيف الإئتماني لأدوات الدين المستثمر فيها والمحدد ب (BBB) او ما يعادلها وفقا لقرار مجلس إدارة الهيئة رقم (35 لسنة 2014) ويلتزم الصندوق بالإفصاح بشكل سنوي لجماعة حملة الوثائق عن أي تغيير في التقييم الإئتماني للسندات او صكوك التمويل المستثمر فيها وفقا لذات القرار .
- 6- لا يجوز استخدام أصول الصندوق في أي إجراء او تصرف يؤدي الى تحمل الصندوق مسؤولية تتجاوز حدود قيمة إستثماره .
- 7- يجوز لمدير الإستثمار البدء في إستثمار أموال الصندوق قبل خلق باب الإكتتاب وذلك في الإيداعات البنكية او صناديق الإستثمار النقدية لدى أحد البنوك الخاضعة لإشراف البنك المركزي المصري لصالح المكتتبين بحسب القدر المكتتب فيه من كل منهم .
- 8- عملة الصندوق هي الجنيه المصري حيث تقتصر إستثمارات الصندوق في السوق المحلي فقط والإستثمارات المصدرة بالجنيه المصري .

ثانيا :- النسب الإستثمارية

- 1- يجوز الإحتفاظ بنسبة تصل الى 80% من صافي أصول الصندوق في صورة مبالغ نقدية سائلة في حسابات جارية وفي حسابات ودائع او توفير لدى البنوك الخاضعة لرقابة البنك المركزي المصري .
- 2- يجوز الإحتفاظ بنسبة من أموال الصندوق في صورة مبالغ نقدية سائلة لمواجهة طلبات الإسترداد ويجوز للصندوق إستثمار هذه النسبة او أي فوائض سيولة متاحة في مجالات إستثمارية منخفضة المخاطر وقابلة للتحويل لنقدية عند الطلب .
- 3- يجوز الإستثمار في شراء أذون الخزانة المصرية بنسبة تصل الى 100% من صافي أصول الصندوق .
- 4- يجوز الإستثمار في الصكوك والشهادات التي يصدرها البنك المركزي المصري وهي أدوات قصيرة الأجل لا تتعدى الثلاثة عشر شهرا وذلك بنسبة تصل الى 80% من صافي أصول الصندوق .

صندوق استثمار شركة جي أي جي للتأمين
النقدي للسيولة بالجنيه المصري "ذو العائد اليومي التراكمي"
والمنشأ وفقا لأحكام القانون رقم (95 لسنة 1992)

- 5- ألا تزيد نسبة ما يستثمر في شراء سندات الخزينة المصرية وسندات الشركات وأدوات الدين قصيرة الأجل المصدرة من الشركات مجتمعين عن 49 % من صافي أصول الصندوق ولا يجوز أن تزيد إجمالي المستثمر في أي منهم عن 30 % من صافي أصول الصندوق.
- 6- ألا تزيد نسبة ما يستثمر في إتفاقيات إعادة الشراء على 40 % من صافي أصول الصندوق.
- 7- ألا تزيد نسبة ما يستثمر في شهادات الإيداع البنكية قصيرة الأجل عن 60 % من صافي أصول الصندوق وذلك شريطة السماح من البنك المركزي لصناديق الإستثمار بالإستثمار في تلك الأداه.
- 8- ألا تزيد نسبة ما يستثمر في شراء وثائق صناديق الإستثمار المثيلة عن 40 % من صافي أصول الصندوق ويحد أقصى 20 % في الصندوق الواحد.

الضوابط القانونية:

وفقا لأحكام المادة (174) من اللائحة التنفيذية فإنه يجب الأتي:

- 1- ألا تزيد نسبة ما يستثمر في شراء أوراق مالية لشركة واحدة على 15 % من صافي أصول الصندوق وبما لا يجاوز 20 % من الأوراق المالية لتلك الشركة.
- 2- ألا تزيد نسبة ما يستثمر في شراء وثائق إستثمار في صندوق نقدي آخر على 20 % من صافي أصول الصندوق الذي قام بالإستثمار وبما لا يتجاوز 5 % من عدد وثائق الصندوق المستثمر فيه.
- 3- لا يجوز أن تزيد نسبة ما يستثمره الصندوق في الأوراق المالية الصادرة عن مجموعة مرتبطة على 20 % من صافي أصول الصندوق.
- 4- في حالة تجاوز أي من حدود الإستثمار المنصوص عليها في السياسة الإستثمارية يتعين على مدير الإستثمار إخطار الهيئة بذلك فوراً واتخاذ الإجراءات اللازمة لمعالجة الوضع خلال اسبوع على الأكثر

وفقا لأحكام المادة (177) من اللائحة التنفيذية والخاصة بصناديق أسواق النقد :

- 1- ألا يزيد الحد الأقصى لمدة إستثمارات الصندوق على 396 يوما .
- 2- ان يكون الحد الأقصى للمتوسط المرجح لمدة إستحقاق محفظة إستثمارات الصندوق مائة وخمسون يوما.
- 3- ان يتم تنويع إستثمارات الصندوق بحيث لا تزيد الإستثمارات في أي إصدار على (10 %) من صافي أصول الصندوق وذلك بإستثناء الأوراق المالية الحكومية.

صندوق استثمار شركة جي أي للتأمين
النقدي للسيولة بالجنيه المصري "ذو العائد اليومي التراكمي"
والمنشأ وفقاً لأحكام القانون رقم (95 لسنة 1992)
(4) حسابات جارية لدى البنوك

يتمثل بند حسابات جارية لدى البنوك في 31 ديسمبر 2024 مبلغ 1,896,637 جم مصري فيما يلي:

2023/12/31 جنيه مصري	2024/12/31 جنيه مصري	البيان
61,036,415	0	البنك العقاري المصري العربي
4,559,778	1,896,637	البنك العربي الإفريقي الدولي
65,596,193	1,896,637	إجمالي النقدية بالبنوك في 2024/12/31

(5) استثمارات في أذون خزانة (بالصافي):

يتمثل بند استثمارات في أذون خزانة في 31 ديسمبر 2024 مبلغ 2,777,544 جم مصري فيما يلي:

2023/12/31 جنيه مصري	2024/12/31 جنيه مصري	البيان
9,400,900 0	0 2,462,098	أذون خزانة أقل من 91 يوم أذون خزانة أكثر من 91 يوم
		يضاف:
223,840 0	0 394,308	فوائد مستحقة أقل من 91 يوم فوائد مستحقة أكثر من 91 يوم
		يخصم:
(44,768) 0	0 (78,862)	ضرائب علي فوائد المستحقة أقل من 91 يوم ضرائب علي فوائد المستحقة أكثر من 91 يوم
9,579,972	2,777,544	إجمالي الاستثمارات في أذون خزانة

(6) يتمثل بند المدينون والارصدة المدينة الاخرى في 31 ديسمبر 2024 مبلغ 1,157 جم مصري فيما يلي:

2023/12/31 جنيه مصري	2024/12/31 جنيه مصري	البيان
31,903	1,157	حوائد على الحساب الجاري بفائدة
31,903	1,157	إجمالي المدينون والارصدة المدينة الاخرى

الإيضاحات المتممة مرفقة وتعتبر جزء من هذه القوائم وتقرأ معها

- تقرير مراقب الحسابات مرفق
الجهة المؤسسة

شركة خدمات الادارة

برايم لخدمات الادارة في مجال صناديق الاستثمار (برايم وثائق)

شركة جي أي للتأمين - مصر

(20)



صندوق استثمار شركة جي أي للتأمين
النقدي للسيولة بالجنيه المصري "ذو العائد اليومي التراكمي"
والمنشأ وفقا لأحكام القانون رقم (95 لسنة 1992)

(7) يتمثل الدائنون والارصدة الدائنة الاخرى في 31 ديسمبر 2024 مبلغ 125,638 جنيه مصري فيما

يلي:

2023/12/31	2024/12/31	البيان
جنيه مصري	جنيه مصري	
13,500	957	اتعاب مدير الإستثمار
21,599	1,531	اتعاب مستحقة لشركة جي أي للتأمين
540	3,695	اتعاب شركة خدمات الادارة
19,555	7,454	مصرفات دعائية وإعلان مستحقة
20,273	212	عمولة تلقى اكتتاب مستحقة
60,000	15,000	مصاريف لجنة الاشراف
2,500	3,500	مصاريف حملة الوثائق مستحقة
33,000	33,000	اتعاب مراقب الحسابات مستحقة
7,700	7,700	اتعاب المستشار الضريبي
802	418	رسوم تطوير الهيئة العامة للرقابة الماليه
17,418	15,682	المساهمة التكافلية المستحقة
35,000	35,000	اتعاب شركة الخدمات الادارة مقابل اعداد القوائم المالية
28,647	705	عمولة تسويق مستحقة
6,039	784	ضرائب الخصم والاضافة
266,573	125,638	إجمالي الدائنون و الارصده الدائنه الاخرى

الإيضاحات المتممة مرفقة وتعتبر جزء من هذه القوائم وتقرأ معها
- تقرير مراقب الحسابات مرفق
الجهة المؤسسة

شركة خدمات الادارة

برايم لخدمات الادارة في مجال صناديق الاستثمار (برايم وثائق)

شركة جي أي للتأمين - مصر



صندوق استثمار شركة جي أي للتأمين
النقدي للسيولة بالجنيه المصري "ذو العائد اليومي التراكمي"
والمنشأ وفقاً لأحكام القانون رقم (95 لسنة 1992)
(8) عوائد استثمارات في أذون خزانة:

يتمثل بند عوائد استثمارات في أذون خزانة في 31 ديسمبر 2024 في 2,288,919 جنيه مصري فيما يلي:

من 1 يناير 2024 إلى 31 ديسمبر 2024 جنيه مصري	من 10 مايو 2022 إلى 31 ديسمبر 2023 جنيه مصري	البيان
2,290,819	1,064,766	عوائد استثمارات في أذون خزانة
(1900)	0	صافي (خسائر) بيع أذون خزانة
2,288,919	1,064,766	الإجمالي

(9) عوائد حسابات جارية بفائده:

يتمثل بند عوائد حسابات جارية بفائده في 31 ديسمبر 2024 في مبلغ 4,441,775 جنيه مصري فيما يلي:

من 1 يناير 2024 إلى 31 ديسمبر 2024 جنيه مصري	من 10 مايو 2022 إلى 31 ديسمبر 2023 جنيه مصري	البيان
4,441,775	6,115,484	عوائد على الحساب الجاري بفائده
4,441,775	6,115,484	الإجمالي

الإيضاحات المتممة مرفقة وتعتبر جزء من هذه القوائم وتقرأ معها
- تقرير مراقب الحسابات مرفق

شركة خدمات الإدارة

الجهة المؤسسة

براييم لخدمات الإدارة في مجال صناديق الاستثمار (براييم وثائق)

شركة جي أي للتأمين - مصر للتأمين

M. Osama

(22)



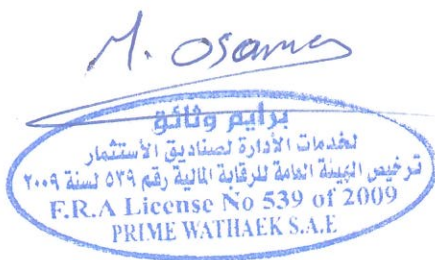
صندوق استثمار شركة جي أي للتأمين
النقدي للسيولة بالجنيه المصري "ذو العائد اليومي التراكمي"
والمنشأ وفقا لأحكام القانون رقم (95 لسنة 1992)
(10) المصروفات العمومية والإدارية

يتمثل بند المصروفات الإدارية والعمومية عن السنة المالية من 1 يناير 2024 إلى 31 ديسمبر 2024 في مبلغ
210,921 جنيه مصري الآتي:-

البندان	من 1 يناير 2024 إلى 31 ديسمبر 2024 جنيه مصري	من 10 مايو 2022 إلى 31 ديسمبر 2023 جنيه مصري
مصروفات تسويقية وإعلان	41,847	86005
اتعاب مراقب الحسابات	33,000	33000
اتعاب المستشار الضريبي	7,700	7700
مصاريف بنكية	14,801	19553
مصروفات لجنة الإشراف	60,000	60000
مصاريف حملة الوثائق	1,000	2500
رسوم تطوير الهيئة	943	1393
اتعاب برايم مقابل اعداد القوائم المالية	35,000	35000
مصروفات أخرى متنوعة (مراسلات العملاء واذون خزانه)	948	2648
المساهمة التكافلية في هيئة التأمين الصحي الشامل	15,682	17418
الإجمالي	210,921	265217

الإيضاحات المتممة مرفقة وتعتبر جزء من هذه القوائم وتقرأ معها
- تقرير مراقب الحسابات مرفق

الجهة المؤسسة
شركة جي أي للتأمين - مصر
شركة خدمات الإدارة
برايم لخدمات الإدارة في مجال صناديق الاستثمار (برايم وثائق)



(23)



صندوق استثمار شركة جي أي جي للتأمين
النقدي للسيولة بالجنيه المصري "ذو العائد اليومي التراكمي"
والمنشأ وفقا لأحكام القانون رقم (95 لسنة 1992)
(11) المعاملات مع الاطراف ذوى العلاقة:

تمت خلال السنه من المعاملات مع الاطراف ذوى العلاقة تتمثل اهمها فيما يلي:

2023/12/31	2024/12/31	نوع العلاقة	طبيعة العلاقة	البيان
21,599	1,531	أتعاب الشركة	مؤسس الصندوق	شركة جي أي جي للتأمين - مصر
540	3,695	اتعاب خدمات	خدمات ادارة	برايم لخدمات الادارة في مجال صناديق الاستثمار
13,500	957	اتعاب مدير الاستثمار	مدير الاستثمار	شركه بي اف اي لاداره الاصول

(12) الموقف الضريبي:

يقوم الصندوق بإستقطاع ضرائب 20% من عائد أذون خزانه وذلك بالنسبة للأذون الصادرة اعتبارا من 5 مايو 2008 بتاريخ صدور القانون 114 لسنة 2008 وكذلك بالنسبة لعائد سندات الخزانه الصادرة اعتبارا من 1 يوليو 2008 طبقا لقانون 128 لسنة 2008 حيث يتم خصم هذه الضريبة من المنبع عند إستحقاق أذون الخزانه وتحصيل الكوبونات الخاصة بسندات الخزانه دون ان يؤثر ذلك على إعفاء أرباح وتوزيعات الصندوق . صدر القرار الجمهوري بقانون رقم 53 لسنة 2014 وقد تضمن هذا القانون أحكاما بتعديل بعض مواد قانون الضريبة على الدخل الصادر بالقانون 91 لسنة 2005 ، ومنها المعالجة الضريبية المتعلقة بصناديق الإستثمار وذلك بإخضاعها للضريبة على الدخل ماعدا أرباح صناديق الإستثمار التي يقتصر نشاطها على الإستثمار في النقد دون غيره وذلك وفقا لنص المادة 7/50 من قانون رقم 53 لسنة 2014 .

(13) تاريخ اعتماد لجنة الاشراف

تم اعتماد القوائم المالية للصندوق عن السنه من 2024/1/1 حتى 2024/12/31 من خلال لجنة إشراف الصندوق بالجلسة المنعقدة يوم الاحد الموافق 9 / 3 / 2025.

الإيضاحات المتممة مرفقة وتعتبر جزء من هذه القوائم وتقرأ معها
- تقرير مراقب الحسابات مرفق

شركة خدمات الادارة

الجهة المؤسست

برايم لخدمات الادارة في مجال صناديق الاستثمار (برايم وثائق)

شركة جي أي جي للتأمين - مصر

محمد